جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

28

تعظيم استفادة جمهورية مصر العربية من عضوية تجمع البريكس في ضوء أولويات الرئاسة الهندية 2026

أ.د. خالد عطية

أ. د. سحر البهائي

الإصدار رقم 28/ أبريل 2026

رئيس المعهد
أ. د. أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. خالد عطية

رقم الإيداع: 13232/ 2026
ISBN: 978-977-8848-43-4

سلسلة أوراق السياسات

تعظيم استفادة جمهورية مصر العربية من عضوية تجمع البريكس في ضوء أولويات الرئاسة الهندية 2026

أ.د. خالد عطية
أ.د. سحر الهبائي

معهد التخطيط القومي- تقاطع ش صلاح سالم
مع ش الطيران – مدينة نصر- القاهرة

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر.

عن المؤلفين:

أ.د. خالد عطية

نائب رئيس المعهد للبحوث والدراسات العليا، والمدير السابق لمركز التخطيط والتنمية البيئية؛ يمتلك خبرة تدريسية وبحثية في مجالات متنوعة منها: الاقتصادي البيئي، المحاسبة البيئية، أسواق الكربون، الحوكمة البيئية، والسياسات العامة والتنمية المستدامة؛ كما أنه يتمتع بخبرة إدارية واستشارية موسعة من خلال مشاركته في العديد من الأنشطة الاستشارية، وتقلد مناصب قيادية متعددة في الجهات الأكاديمية المختلفة.

أ.د. سحر الهائي

أستاذ الاقتصاد الزراعي بمعهد التخطيط القومي، ومدير مركز التخطيط والتنمية البيئية بالمعهد، حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة الإسكندرية عام 2004، وتتركز أبحاثها حول قضايا الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية، والتغيرات المناخية، والتنمية المستدامة، واستدامة الإنتاج الزراعي، وتدوير المخلفات الزراعية، والطاقات الجديدة والمتجددة.

الملخص

تؤكد ورقة السياسات أن انضمام مصر إلى تجمع البريكس يمثل فرصة استراتيجية لإعادة تموضع الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر التمويل، وتعزيز الروابط التجارية، وتيسير نقل التكنولوجيا، وتوسيع آفاق التعاون جنوب–جنوب؛ غير أن تحقيق عوائد اقتصادية ملموسة يظل مشروطًا بقدرة الدولة على رفع كفاءة منظومتها المؤسسية، والانتقال من منطق التنسيق الإجرائي إلى نهج الإدارة الاستراتيجية القائمة على البرامج والنتائج القابلة للقياس. وفي ضوء أولويات الرئاسة الهندية لعام 2026، تحدد الورقة خمسة محاور تنفيذية رئيسية تشمل التمويل التنموي، والتصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا، والتجارة وسلاسل القيمة، والتحول الرقمي والابتكار، والطاقة المستدامة، مع إبراز عدد من التحديات الهيكلية، في مقدمتها ضعف التنسيق المؤسسي، ومحدودية الاستفادة من أدوات التمويل المتاحة، واستمرار اختلال الميزان التجاري مع دول البريكس. وتخلص الورقة إلى أن تعظيم العائد التنموي من عضوية البريكس يتطلب تنفيذ إصلاحات مؤسسية عاجلة، وإعداد حافظة مشروعات قابلة للتمويل، وتفعيل أطر فعالة للمتابعة والتقييم، بما يضمن تحويل هذه العضوية إلى نتائج اقتصادية وتنموية ملموسة ومستدامة.

Abstract

The policy paper argues that Egypt's accession to the BRICS grouping constitutes a strategic opportunity to reposition its national economy through the diversification of financing sources, the strengthening of trade linkages, the facilitation of technology transfer, and the expansion of South–South cooperation; however, the realization of tangible economic gains remains conditional upon enhancing institutional efficiency and transitioning from procedural coordination to a strategic management approach grounded in programmatic implementation and measurable results. Against the backdrop of the Indian Presidency's 2026 priorities, the paper identifies five core implementation pillars: development finance, joint industrialization and technology transfer, trade and value chains, digital transformation and innovation, and sustainable energy, while also highlighting structural constraints, notably weak institutional coordination, underutilization of available financing instruments, and persistent trade imbalances with BRICS economies. The paper concludes that maximizing the developmental returns from BRICS membership necessitates urgent institutional reform, the establishment of a pipeline of bankable projects, and the operationalization of robust monitoring and evaluation frameworks to ensure the effective translation of membership into tangible and sustainable economic outcomes.

تقديم

يشهد النظام الاقتصادي الدولي في المرحلة الراهنة تحولات هيكلية عميقة، لا تقتصر على إعادة توزيع نسبية للأوزان الاقتصادية بين الدول، بل تمتد **لتشمل** إعادة صياغة قواعد التفاعل الاقتصادي والمالي والتكنولوجي على المستوى العالمي. وتتجلى تلك التحولات في تصاعد دور الاقتصادات الناشئة، وتنامي الاتجاه نحو تعددية قطبية أكثر اتساعًا، إلى جانب إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية في ضوء الأزمات المتلاحقة، سواء المرتبطة بجائحة كوفيد-19، أو التوترات الجيوسياسية، أو التحولات الحادة في أسواق الطاقة والغذاء. وقد أفضت **هذه** الديناميكيات إلى بروز أنماط جديدة من التكتلات الاقتصادية التي لم تعد مجرد أطر تقليدية للتعاون، بل تحولت إلى منصات استراتيجية لإعادة توزيع الفرص والموارد والمعرفة، بما يعزز قدرة الدول الأعضاء بتلك التكتلات على تحقيق **مستويات** أعلى من الاستقلالية الاقتصادية والمرونة التنموية.

وانطلاقا مما سبق، يأتي تجمع البريكس (BRICS) في صدارة تلك التكتلات، باعتباره أحد أبرز نماذج التعاون بين دول الجنوب، ومنصة استراتيجية لتعزيز التكامل الاقتصادي، ودعم بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر توازنًا وعدالة وشمولًا. **ويستند** هذا الدور **إلى** مجموعة من الأدوات العملية التي يوفرها التجمع، وفي مقدمتها آليات التمويل التنموي البديلة، وتعزيز التجارة البينية، ونقل التكنولوجيا، وتفعيل مسارات التعاون جنوب–جنوب، بما يتيح للدول الأعضاء توسيع خياراتها التنموية وتقليل اعتمادها على الأطر التقليدية للنظام المالي الدولي.

وفي هذا الإطار، يمثل انضمام مصر إلى تجمع البريكس خطوة نوعية في مسار سياساتها الاقتصادية والخارجية، ويعكس توجهًا استراتيجيًا نحو تنويع الشراكات الدولية، والانفتاح على الاقتصادات الصاعدة، وتعزيز موقعها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي المتغير. كما يتيح هذا الانضمام فرصًا واعدة لدعم مكانة مصر الإقليمية والدولية، وتعزيز قدرتها على النفاذ إلى أسواق جديدة، والاستفادة من آليات التمويل والتعاون الفني والتكنولوجي التي يوفرها التجمع، خاصة في ظل التحديات العالمية الراهنة المرتبطة باضطرابات سلاسل الإمداد، والتقلبات الاقتصادية، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية، فضلًا عن تحديات الأمن الغذائي والطاقة والتغيرات المناخية. ومن الجدير بالذكر هنا، أن الخبرات الدولية والتجارب المقارنة تؤكد أن الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية لا يترجم تلقائيًا إلى مكاسب اقتصادية وتنموية ملموسة، وإنما يتوقف العائد الفعلي على القدرة المؤسسية للدولة على توظيف هذه العضوية بكفاءة، ضمن إطار استراتيجي واضح يقوم على تحديد الأولويات الوطنية، وبناء حافظة مشروعات قابلة للتمويل، وربط التحليل الاقتصادي بصنع القرار، وتفعيل منظومات فعالة للمتابعة والتقييم.

وفي هذا السياق، تُظهر التحليلات الورقة أن مصر تمتلك رصيدًا مهمًا من الفرص داخل تجمع البريكس، يشمل نفاذها إلى مصادر تمويل تنموي منخفضة التكلفة – وعلى رأسها بنك التنمية الجديد – وتوسيع أسواق الصادرات، وتعميق التصنيع المحلي، وذلك من خلال عقد شراكات صناعية، وتسريع التحول الرقمي، وتعزيز مسارات الاستدامة **والتوسع في** إنتاج الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر. وفي المقابل، قد تبرز مجموعة من التحديات المؤسسية والتنفيذية التي قد القدرات المصرية لتعظيم العائد من هذه العضوية، من أهمها ضعف التنسيق بين الجهات الوطنية المعنية، ومحدودية

الاستفادة الفعلية من أدوات التمويل المتاحة، واستمرار اختلال الميزان التجاري مع دول التجمع، وغياب نظام متابعة دوري قائم على مؤشرات أداء قابلة للقياس، هذا إلى جانب الفجوة بين مخرجات الدراسات والسياسات التنفيذية.

ومن ثم، فإن القضية المركزية لم تعد تتعلق بجدوى الانضمام **إلى** التجمع في حد ذاته، **بقدر ما ترتبط** بكيفية إدارة مصر لعضويتها في هذا التجمع بكفاءة وفاعلية، من خلال الانتقال من منطق "التنسيق المؤسسي" إلى منطق "الإدارة الاستراتيجية القائمة على البرامج والنتائج" وفي هذا الإطار، تكتسب أولويات الرئاسة الهندية لتجمع البريكس لعام 2026 أهمية خاصة، إذ توفر إطارًا عمليًا لتوجيه السياسات المصرية من خلال خمسة محاور رئيسية تتمثل في: الصمود، والتعاون، والابتكار، والاستدامة، وتقارب الشعوب. وتمثل هذه المحاور مجالات تدخل تنموي قابلة للترجمة إلى برامج تنفيذية محددة تتسق بدرجة كبيرة مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، بما يسهم في بناء نموذج تنموي أكثر مرونة واستدامة.

وتأسيساً على ما تقدم، تتبنى ورقة السياسات الحالية مدخلًا تطبيقيًا يركز على تحويل الفرص التي تتيحها عضوية البريكس إلى نتائج ملموسة، من خلال تصميم وتنفيذ خمسة برامج ذات أولوية تتمثل في: التمويل والتنمية، والتصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا، والتجارة وسلاسل القيمة، والاقتصاد الرقمي والابتكار، والطاقة والاستدامة. كما تطرح الورقة إطارًا مؤسسيًا مُعززًا للحوكمة، يقوم على تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، وربط مخرجات التحليل الاستراتيجي بقرارات التنفيذ، وتفعيل منظومة متابعة وتقييم قائمة على مؤشرات أداء كمية ونوعية، بما يضمن كفاءة توظيف الموارد وتعظيم العائد التنموي.

وتهدف هذه الورقة إلى دعم متخذ القرار المصري برؤية سياساتية متكاملة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وتتجاوز الطرح النظري إلى تقديم أدوات تنفيذية واضحة، بما يعزز من كفاءة توظيف عضوية مصر في تجمع البريكس، ويسهم في تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويرفع من قدرة الاقتصاد المصري على التكيف مع التحولات العالمية، ويرسخ موقعه كفاعل رئيسي في محيطه الإقليمي والدولي في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وأخيراً، يتقدم مُعِدًّا هذه الورقة بخالص الشكر والتقدير للسادة الزملاء بالمعهد من الأساتذة والخبراء المشاركين في إعداد الأوراق الخلفية، للقضايا والموضوعات محل التعاون المشترك بين مصر ودول البريكس في ظل الرئاسة الهندية 2026، والتي انطلقت منها الورقة الحالية، وذلك لما قدموه من إسهامات علمية متميزة؛ ويخصا بالشكر كلاً من: أ.د. هدى النمر (محور الزراعة)، أ.د. ماجد خشبة (محور الحوكمة والمسار المالي)، أ.د. بسمة الحداد (محور الذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية، أ.د.هبه مغيب (محور التصنيع)، د. أمل زكريا (محور البنية التحتية)، د. أحمد رشاد (محور المسار التجاري والمرونة الاقتصادية)، د. حسن ربيع (تكنولوجيا الاتصال والمعلومات)، د. مي رجب (الصحة)، أ.د. هويدا رومان (العمل والتوظيف)، وذلك تقديرًا لجهودهم القيمة.

الملخص التنفيذي

تمثل عضوية مصرفي تجمع البريكس فرصة استراتيجية لإعادة تموضع الاقتصاد المصري ضمن منظومة دولية أكثر مكاسب فعلية في التمويل، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، والتصنيع المشترك، والاستدامة، والتعاون جنوب - جنوب تعددية وتوازنًا. غير أن قيمة هذه العضوية لا تُقاس بمجرد الانضمام، بل بما يمكن أن تحققه الدولة. ومن ثم، فإن القضية المركزية ليست في وجود الفرصة، وإنما في القدرة المؤسسية والتنفيذية على توظيفها توظيفًا منظمًا ومُحكمًا لتعظيم الاستفادة منها.

وتشير المراجعة التحليلية بالورقة إلى أن مصر تمتلك رصيدًا مهمًا من الفرص داخل التجمع، وفي مقدمتها: مصادر تمويل تنموي بديلة ومنخفضة التكلفة، وعلى رأسها بنك التنمية الجديد، وإمكانية النفاذ إلى أسواق واسعة تمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي، وفرص نقل التكنولوجيا وتعميق التصنيع، وتوسيع التعاون بين دول الجنوب بعيدًا عن القيود التقليدية المفروضة داخل النظام المالي الدولي. وتنسجم هذه الفرص مع التوجهات الوطنية الداعية إلى تنويع الشراكات الدولية، وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية، وتحقيق مستهدفات رؤية مصر 2030.

وفي المقابل، تكشف الورقة عن وجود فجوات محددة تحد من تعظيم العائد من انضمام مصر لتجمع البريكس من أبرزها: محدودية الاستفادة من أدوات التمويل المتاحة، واستمرار اختلال الميزان التجاري مع دول البريكس، وضعف الربط بين الدراسات الفنية وصنع القرار، وغياب نظام متابعة دوري قائم على مؤشرات أداء قابلة للقياس، فضلًا عن قصور التنسيق التنفيذي بين الجهات الوطنية المعنية. وهذه الفجوات لا تمثل عائقًا نظريًا فحسب، بل هي تعد السبب المباشر في بقاء العائد من العضوية أقل من المستوى المأمول.

واستنادًا إلى ما تقدم، تقترح الورقة تركيز الجهود الوطنية على خمس أولويات حاكمة هي:

- تعظيم التمويل التنموي عبر أدوات بنك التنمية الجديد.
- توطين الصناعة ونقل التكنولوجيا عبر شراكات صناعية استراتيجية وتعميق سلاسل القيمة المحلية.
- تعزيز الأمن الغذائي من خلال تنويع مصادر الاستيراد ودعم الاستثمار الزراعي المشترك وتطوير سلاسل الإمداد.
- تسريع التحول الرقمي والابتكار عبر دعم المعرفة التكنولوجية والشركات الناشئة والبنية الرقمية.
- دعم الاستدامة والطاقة النظيفة عبر التوسع في الطاقة المتجددة وإنتاج الهيدروجين الأخضر والتمويل المُناخي.

وتنطلق الورقة كذلك من خمسة برامج تنفيذية ذات أولوية لمصر وهي:

- **البرنامج الأول:** التمويل والتنمية، ويستهدف إعداد قائمة وطنية بالمشروعات القابلة للتمويل ثم التقدم بها لبنك التنمية الجديد خلال 6–12 شهرًا.
- **البرنامج الثاني:** التصنيع المشترك، عبر إنشاء مناطق صناعية وشراكات تكنولوجية.
- **البرنامج الثالث:** التجارة وسلاسل القيمة، لزيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات وتطوير البنية اللوجستية.

- **البرنامج الرابع:** الاقتصاد الرقمي، لدعم الابتكار وريادة الأعمال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- **البرنامج الخامس:** الطاقة والاستدامة، لتنفيذ مشروعات الطاقة النظيفة وجذب التمويل الأخضر وتطوير الاقتصاد الدائري.

أما من حيث الإطار المؤسسي، فتؤكد الورقة على أن البنية المؤسسية القائمة - وعلى رأسها مجلس الوزراء، ومعهد التخطيط القومي، والمركز المصري للبحوث الاقتصادية، والوزارات والجهات القطاعية - تمثل قاعدة مهمة وأساسية، ويقترح التحول في هذا الصدد من منطق التنسيق الإجرائي إلى منطق الإدارة الاستراتيجية. ويتطلب ذلك إنشاء آلية مباشرة تربط مخرجات الدراسات بقرارات السياسات، وبناء نظام متابعة دوري، وتحقيق مشاركة فعلية من القطاع الخاص، مع وضع تكليفات واضحة لكل جهة. **ومن المخاطر المحتملة لمصر من انضمامها لتجمع البريكس ما يلي:** استمرار ضعف العائد من العضوية، وضياع فرص التمويل والتنمية، وتعميق الاختلال التجاري، وتراجع التنافسية. **لذا، توصي الورقة بمجموعة من الإجراءات العاجلة، منها:**

- المراجعة المؤسسية الشاملة لإدارة ملف البريكس.
- إعداد قائمة أولية بالمشروعات ذات الأولوية للتمويل والتعاون مع دول التجمع.
- تفعيل الشراكات الصناعية والتكنولوجية المحددة مع الدول الرئيسية داخل التجمع.
- تأسيس نظام متابعة وتقييم قائم على مؤشرات أداء، ورفع تقارير دورية حول العائد المحقق.

ومن ثم تخلص الورقة إلى: أن عضوية مصر في البريكس تمثل فرصة استراتيجية حقيقية لها، لكنها لن تتحول إلى مكاسب اقتصادية ملموسة إلا إذا تم رفع كفاءة المؤسسات، وتحديد الأولويات الوطنية بشكل واضح، والبدء فورًا في تنفيذ برامج قابلة للقياس، وربط التحليل بصنع القرار. والانتقال من التنسيق الإجرائي إلى الإدارة الاستراتيجية الفعالة في المرحلة المقبلة.

تتكون الورقة الحالية من عشرة أقسام وذلك على النحو التالي: القسم الأول: المقدمة والسياق العام. **القسم الثاني:** الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية. **القسم الثالث:** أولويات رئاسة الهند 2026 وتطبيقاتها على الحالة المصرية. **القسم الرابع:** البرامج التنفيذية ذات الأولوية. **القسم الخامس:** الإطار المؤسسي والحوكمة، **القسم السادس:** مؤشرات الأداء والمتابعة والتقييم، **القسم السابع:** تحليل المخاطر آليات مواجهتا. **القسم الثامن:** التحليل القطاعي التفصيلي. **القسم التاسع:** الخاتمة والتوصيات العاجلة. **القسم العاشر:** ويتضمن المراجع والملاحق (الجداول التنفيذية ومصفوفات المتابعة والمسؤوليات).

المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
1	القسم الأول: المقدمة السياق العام	9
2	القسم الثاني: الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية	9
3	القسم الثالث: أولويات رئاسة الهند 2026 ومجالات التعاون المقترحة مع مصر	10
4	القسم الرابع: البرامج التنفيذية ذات الأولوية لمصر	12
5	القسم الخامس: الإطار المؤسسي والحوكمة للانضمام للتجمع	14
6	القسم السادس: المتابعة والتقييم ومؤشرات الأداء	15
7	القسم السابع: المخاطر والتوصيات العاجلة لمصر	16
8	القسم الثامن: التحليل القطاعي التفصيلي	16
9	القسم التاسع: الخاتمة والتوصيات العاجلة	18
10	القسم العاشر: المراجع والملاحق	19

القسم الأول: المقدمة السياق العام

يشهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة حالة من إعادة التشكيل العميقة لموازين القوة الاقتصادية والمالية، وذلك مع تصاعد دور الاقتصادات الناشئة، وتزايد الدعوات إلى بناء نظام دولي أكثر توازنًا وتعددًا في مراكز القرار. وفي هذا الإطار، يجب ألا يُنظر إلى تجمع البريكس بوصفه إطارًا سياسيًا أو تفاوضيًا فحسب، بل باعتباره منصة اقتصادية وتنموية ذات قابلية حقيقية لإعادة توزيع الفرص والموارد والمعرفة بين أعضائه. وتنضم مصر إلى هذا التجمع لكونها دولة محورية إقليميًا، ذات كثافة سكانية كبيرة، واحتياجات تنموية ضخمة، وتطلع واضح إلى تعظيم استقلال قرارها الاقتصادي وتوسيع بدائلها التنموية الخارجية. غير أن الانضمام إلى أي تجمع دولي لا يعني تلقائيًا تحقيق مكاسب مباشرة. فالعائد الفعلي يتوقف على قدرة الدولة على إعداد أجندة وطنية واضحة، وتحديد القطاعات التنموية ذات الميزة النسبية لديها، وصياغة مشروعات قابلة للتمويل والتنفيذ، وخلق آليات مؤسسية قادرة على المتابعة والتقييم.

لذا، فإن النقاش حول تجمع البريكس بالنسبة لمصر يجب أن ينتقل إلى مستوى الإدارة الاقتصادية الرشيدة، والبرامج التنموية المحددة القابلة للقياس. وتأتي أولويات رئاسة الهند لتجمع البريكس لعام 2026 لتمنح هذا النقاش إطارًا عمليًا إضافيًا. فالهند طرحت خمسة محاور كبرى - الصمود، والتعاون، والابتكار، والاستدامة، وتقارب الشعوب - وهي محاور تتقاطع بدرجة كبيرة مع التحديات التنموية المصرية، مما يجعلها مناسبة لصياغة رؤية مصرية مركزة حول كيفية تحويل العضوية إلى مكاسب فعلية.

القسم الثاني: الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية

- **الرؤية:** اقتصاد مصري أكثر قدرة على الاندماج الفعال في التكتلات الدولية الصاعدة، وأعلى كفاءة في استثمار عضويته في تجمع البريكس لتعظيم التمويل والتنمية ونقل التكنولوجيا والتجارة وتحقيق الاستدامة.
- **الرسالة:** توظيف عضوية مصر في تجمع البريكس كأداة استراتيجية لدعم أولويات التنمية الوطنية وتعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وتوسيع هوامش الحركة أمام متخذ القرار، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني داخل النظام العالمي.
- **الأهداف الاستراتيجية**

  - تعبئة مصادر تمويل بديلة ومنخفضة التكلفة لتمويل مشروعات البنية التحتية والتحول الأخضر والتنمية المستدامة.
  - تحسين موقع مصر التجاري داخل أسواق البريكس وتقليص العجز التجاري، خاصة في القطاعات الصناعية والزراعية واللوجستية.
  - توطين التكنولوجيا وتعميق التصنيع المشترك ورفع القيمة المضافة المحلية.
  - تسريع التحول الرقمي وبناء شراكات عملية في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والبنية الرقمية.
  - تعزيز الأمن الغذائي وأمن الطاقة والمرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية.

- بناء إطار مؤسسي يربط الدراسات الاستراتيجية بالقرار التنفيذي ويضمن المتابعة والمساءلة.

القسم الثالث: أولويات رئاسة الهند 2026 ومجالات التعاون المقترحة مع مصر

تتبنى الرئاسة الهندية لتجمع البريكس لعام 2026 خمسة مسارات رئيسية تشكل، عمليًا، جدول أعمال واسعًا يمكن لمصر أن تتقاطع معه بفاعلية. وتعد هذه المسارات مجالات تدخل تنموي يمكن ترجمتها إلى برامج تنموية مصرية محددة.

الأولوية الأولى: الصمود

يقصد بها بناء قدرة القطاعات التنموية الحيوية على مواجهة الأزمات والتكيف مع الصدمات، وهي تشمل الزراعة والأمن الغذائي، والصحة، والبنية التحتية القادرة على الصمود، وسوق العمل. وفي الحالة المصرية، تمثل هذه الأولوية مدخلًا مباشرًا لتخفيف أثر تقلبات الغذاء والطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، عبر تعزيز الإنتاج المحلي، وتحسين إدارة الموارد، ورفع الجاهزية الصحية، وتطوير البنية التحتية المقاومة للمخاطر المُناخية، والتوسع في برامج التدريب والتشغيل المنتج.

الأولوية الثانية: التعاون

تقوم هذه الأولوية على تعميق التكامل السياسي والاقتصادي والمالي والتجاري بين الأعضاء. وبالنسبة لمصر، فإنها تفتح مجالًا لتوسيع التعاون في تمويل التنمية، وتفعيل الشراكات الاستثمارية، وتسهيل التجارة، وتعزيز عمل القطاع الخاص، ودعم استخدام العملات الوطنية في المعاملات، وتكثيف التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية.

الأولوية الثالثة: الابتكار

تعكس هذه الأولوية الانتقال إلى اقتصاد أكثر اعتمادًا على المعرفة والتكنولوجيا. وهي بالنسبة لمصر تمثل فرصة لتوسيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، ودعم الشركات الناشئة، وتعزيز الأمن السيبراني، وربط البحث العلمي بالاقتصاد الحقيقي، وخلق بيئة أعمال أكثر جاذبية للاستثمار في القطاعات التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية.

الأولوية الرابعة: الاستدامة

تمثل هذه الأولوية استجابة مباشرة لتصاعد التحديات البيئية والمُناخية وأمن الطاقة. وتتيح لمصر توسيع تعاونها في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والتمويل المُناخي والاقتصاد الدائري، إضافة إلى تطوير ممارسات إدارة الموارد الطبيعية والتخطيط الحضري المستدام، بما يعزز التكيف المُناخي ويخفض تكلفة التحول الأخضر.

الأولوية الخامسة: تقارب الشعوب

تُعد هذه الأولوية ذات طبيعة إنسانية ومعرفية وثقافية، وتشمل الشباب والرياضة والثقافة والبحث العلمي والمجتمع المدني. وهي بالنسبة لمصر وسيلة مهمة لتعزيز قوتها الناعمة، وتوسيع التبادل العلمي والأكاديمي، وبناء جسور من الثقة والتفاهم والتواصل المستدام بين المجتمعات في دول التجمع، بما يدعم التعاون السياسي والاقتصادي على المدى الطويل. ويعرض الجدول رقم (1) التالي المواءمة بين أولويات الرئاسة الهندية للتجمع 2026 ومجالات التعاون المقترحة بين مصر ودول التجمع والمدي الزمني المقترح للتنفيذ.

تعظيم استفادة جمهورية مصر العربية من عضوية تجمع البريكس في ضوء أولويات الرئاسة الهندية 2026

جدول رقم (1): مواءمة أولويات البريكس مع المجالات ذات الأولوية في مصر

الأولوية الهندية 2026	القضايا/المجالات	مجالات التعاون المقترحة بين مصر ودول التجمع	المدي الزمني*
الصمود	الزراعة والأمن الغذائي	مراكز بحث زراعية، أصناف محسنة، سلاسل قيمة غذائية، استثمارات مشتركة	متوسط
	الصحة	الصناعات الدوائية، الصحة الرقمية، الإنذار المبكر، التدريب الطبي	متوسط
	البنية التحتية المرنة	إدارة المخاطر، تمويل مستدام، بنية مقاومة للكوارث	متوسط إلى طويل
	العمل والتوظيف	مهارات رقمية، تدريب مهني، تشغيل منتج، حماية اجتماعية	متوسط
التعاون	التمويل والتنمية	بنك التنمية الجديد، آليات تمويل بديلة، شراكات استثمارية	قصير إلى متوسط
	التجارة وسلاسل القيمة	تسهيل التجارة، زيادة الصادرات، اللوجستيات، الشركات الصغيرة والمتوسطة	متوسط
	الأعمال والقطاع الخاص	منتدى أعمال البريكس، مجالس الأعمال، تحالفات سيدات الأعمال	متوسط
	التصنيع	مناطق صناعية، توطين مدخلات، صناعات خضراء، سلاسل إمداد	متوسط إلى طويل
الابتكار	الأمن السيبراني	حماية البنية الرقمية، حوكمة الفضاء الرقمي، بناء القدرات	قصير إلى متوسط
	الشركات الناشئة	حاضنات أعمال، تمويل ابتكاري، ربط البحث بالتطبيق	قصير إلى متوسط
	الذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية	تطبيقات ذكية، مراكز بيانات، اتصالات متقدمة، خدمات حكومية رقمية	متوسط
الاستدامة	الطاقة	طاقة متجددة، هيدروجين أخضر، شبكات ذكية، تمويل أخضر	متوسط إلى طويل
	البيئة	اقتصاد دائري، إدارة موارد، تكيف مُناخي، تخطيط حضري	متوسط إلى طويل
تقارب الشعوب	الشباب والثقافة والرياضة	منتديات شبابية، تبادل أكاديمي، فعاليات ثقافية، تعاون رياضي	قصير إلى متوسط

***المدي القصير6-12 شهر- المدي المتوسط 12-18 شهر- المدي الطويل 18-36 شهر**

القسم الرابع: البرامج التنفيذية ذات الأولوية لمصر

البرنامج الأول: التمويل والتنمية

الهدف من هذا البرنامج هو تحويل عضوية مصر إلى مصدر فعلي للتمويل التنموي المنخفض التكلفة. ويبدأ ذلك من إعداد حافظة مشروعات وطنية جادة، تستند إلى معايير الجاهزية الفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ثم تقديمها إلى بنك التنمية الجديد وغيره من آليات التمويل المرتبطة بالبريكس. ويُفضل أن تركز هذه الحافظة على مشروعات النقل المستدام، والطاقة النظيفة، والمياه، والبنية التحتية الذكية، والزراعة الحديثة، مع ضرورة وجود وحدة فنية مسؤولة عن الإعداد والمتابعة والتفاوض.

البرنامج الثاني: التصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا

يستهدف هذا البرنامج جذب استثمارات صناعية مشتركة مع دول البريكس في قطاعات مختارة ذات ميزة نسبية، مثل الصناعات الدوائية، والمعدات الزراعية، ومكونات الطاقة المتجددة، والمنتجات الهندسية، والصناعات الرقمية. ويرتكز البرنامج على توطين سلاسل القيمة، وتطوير الموردين الوطنيين، ونقل المعرفة الفنية، وربط المناطق الصناعية المصرية بالشبكات الإنتاجية العابرة للحدود، بحيث تتحول مصر من سوق استهلاكية إلى قاعدة إنتاج وتصدير إقليمية.

البرنامج الثالث: التجارة وسلاسل القيمة

يعالج هذا البرنامج أحد أكثر أوجه الضعف وضوحًا، وهو محدودية العائد التجاري من العلاقات مع دول تجمع البريكس. ويستهدف البرنامج زيادة الصادرات المصرية، وتحسين نفاذها إلى الأسواق، وتقليل الاعتماد على الواردات ذات البدائل الوطنية أو الإقليمية الممكنة، وتطوير الموانئ والمنافذ والخدمات اللوجستية، وتبسيط إجراءات التجارة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كي تصبح جزءًا من سلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

البرنامج الرابع: الاقتصاد الرقمي والابتكار

يتضمن هذا البرنامج دعم الشركات الناشئة، وتوسيع الاستثمار في الابتكار، وتعزيز البنية الرقمية، وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الزراعة والصحة والتعليم والخدمات الحكومية، ورفع مستوى الأمن السيبراني، وإقامة شراكات بحثية وتكنولوجية مع المؤسسات النظيرة في دول البريكس، والهدف هنا ليس فقط استيراد التكنولوجيا، بل بناء قدرة وطنية قادرة على إنتاج المعرفة وتطبيقها وتصديرها.

البرنامج الخامس: الطاقة والاستدامة

يستهدف هذا البرنامج تنفيذ مشروعات نوعية في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وكفاءة الطاقة والاقتصاد الدائري والتمويل المُناخي. وتكمن أهميته في كونه يجمع بين البعد البيئي والبعد الاقتصادي، إذ يفتح المجال أمام استثمارات طويلة الأجل، ويخفض الكلفة البيئية، ويعزز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود أمام تقلبات أسواق الطاقة والالتزامات المُناخية الدولية.

يعرض الجدول رقم (2) التالي الإجراءات الرئيسية المقترحة لتنفيذ البرامج والجهات المسئولة عن تنفيذها والمدي الزمني المقترح وكذا مؤشرات قياس الأداء بكل برنامج من البرامج الخمسة ذات الأولوية لمصر:

جدول رقم (2): مصفوفة البرامج التنفيذية المقترحة

البرنامج	الإجراء الرئيسي	الجهات المسؤولة	الإطار الزمني*	مؤشر الأداء
التمويل والتنمية	إعداد حافظة مشروعات وطنية	وزارة الخارجية والتعاون الدولي / وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية / وزارة المالية	قصير إلى متوسط	حجم التمويل المستقطب
	تقديم المشروعات لبنك التنمية الجديد	مجلس الوزراء / وزارة الخارجية والتعاون الدولي	قصير إلى متوسط	عدد المشروعات الممولة
التصنيع المشترك	تحديد القطاعات الصناعية المستهدفة	وزارة الصناعة / وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية	قصير إلى متوسط	وثيقة القطاعات ذات الأولوية
	عقد شراكات مع مستثمرين من تجمع البريكس	القطاع الخاص / وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية	متوسط	عدد الاتفاقيات
التجارة وسلاسل القيمة	زيادة صادرات القطاعات المستهدفة	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية/ هيئة تنمية الصادرات/	متوسط	معدل نمو الصادرات
	تحسين الخدمات اللوجستية	وزارة النقل / الموانئ / الجمارك	متوسط إلى طويل	زمن وتكلفة النفاذ
الاقتصاد الرقمي	توسيع حاضنات الأعمال	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات / جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	قصير إلى متوسط	عدد الشركات الناشئة
	تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية	الوزارات القطاعية / الجامعات/ المراكز البحثية	متوسط إلى طويل	عدد التطبيقات
الطاقة والاستدامة	مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة / البترول والثروة المعدنية / القطاع الخاص	متوسط إلى طويل	القدرة المركبة / حجم الاستثمارات

	الاقتصاد الدائري والتمويل الأخضر	وزارة التنمية المحلية والبيئة / وزارة المالية/ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	متوسط	عدد المبادرات ومؤشرات الأثر

***المدي القصير6-12 شهر- المدي المتوسط 12-18 شهر- المدي الطويل 18-36 شهر**

القسم الخامس: الإطار المؤسسي والحوكمة للانضمام للتجمع

من الجدير بالذكر هنا، وجود بنية مؤسسية في مصر لإدارة ملف البريكس، إلا أن الفعالية لا تتوقف على وجود المؤسسات، بل على نوع العلاقة بينها وعلى جودة التنسيق والتكليف والقياس. وتبرز هنا الحاجة إلى تحويل هذا الملف من ملف تنسيقي إلى ملف استراتيجي، تقوده جهة تنسيقية عليا وتدعمها وحدات قطاعية واضحة المسؤولية. وتتمثل الجهات الرئيسية المقترحة ضمن منظومة الحوكمة:

- مجلس الوزراء بوصفه جهة اعتماد سياسي وتنسيق أعلى.
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وتتولى مهمة التنسيق الدبلوماسي والمتابعة متعددة الأطراف، وبوصفها جهة ربط التمويل والبرامج والمشروعات بصفة التعاون الدولي، بما يحقق التكامل في الجهود والتنفيذ.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بوصفها جهة المواءمة مع أولويات التنمية الوطنية والرؤية الاستراتيجية 2030.
- الوزارات القطاعية المعنية بحسب كل برنامج: الصناعة، النقل، الزراعة، الصحة، الاتصالات، الكهرباء، البيئة، المالية.
- القطاع الخاص باعتباره شريك تنفيذي لا مجرد متلقٍ للسياسات.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومعهد التخطيط القومي والمركز المصري للدراسات الاستراتيجية باعتبارهم الذراع التحليلي وصانعي السيناريوهات ودعم اتخاذ القرار.

أدوار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومعهد التخطيط القومي والمركز المصري للدراسات الاستراتيجية:

يعد كل من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومعهد التخطيط القومي والمركز المصري للدراسات الاستراتيجية من المؤسسات المحورية في هذه الوثيقة، لأنهم القادرون على تحويل الرؤية العامة إلى أدوات تحليلية قابلة للاستخدام التنفيذي. ويمكن لتلك المؤسسات أن تقوم بثلاث وظائف أساسية: أولها، التحليل الاستراتيجي وصياغة السيناريوهات وتقدير البدائل، وثانيها، تقييم أثر السياسات والبرامج قبل التنفيذ وبعده؛ وثالثها، استخدام النماذج الكمية والاقتصادية لتقدير المكاسب والمخاطر وتحديد الأولويات.

آليات الحوكمة المقترحة:

- تشكيل لجنة وطنية عليا لملف البريكس تضم الجهات السيادية والاقتصادية والفنية ذات الصلة.
- إعداد خطة عمل سنوية تتضمن أهدافًا كمية ومهامًا محددة ومواعيد إنجاز.
- إلزام كل جهة تنفيذية بتقارير فصلية تُرفع إلى اللجنة العليا ومجلس الوزراء.
- تخصيص ملف فرعي لكل برنامج من البرامج الخمسة مع مسؤول تنفيذي واضح.
- إشراك القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث في التنفيذ والتقييم، لا في المشورة فقط.

القسم السادس: المتابعة والتقييم ومؤشرات الأداء

من الجدير بالذكر هنا، أن فائدة أي إطار استراتيجي تضعُف إذا لم يتحول إلى مؤشرات تقاس بانتظام. ومن ثم، يجب أن تُبنى منظومة المتابعة على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس التقدم الحقيقي، لا النشاط الشكلي. ويجب أن تكون هذه المؤشرات مرتبطة مباشرة بكل برنامج وكل جهة منفذة.

ويعرض الجدول رقم (3) التالي مؤشرات الأداء المقترحة لقياس مدي التقدم بكل مجال من المجالات ذات الأولوية للتعاون بين مصر ودول التجمع:

جدول رقم (3): مؤشرات الأداء الرئيسية

المجال	المؤشر	وحدة القياس
التمويل	حجم التمويل المستقطب سنويًا من مؤسسات البريكس	مليار دولار / سنة
	عدد المشروعات المقبولة للتمويل	عدد المشروعات
التجارة	نمو الصادرات المصرية إلى دول البريكس	%سنويًا
	خفض العجز التجاري مع دول البريكس	مليار دولار / سنة
التصنيع	عدد الشراكات الصناعية والتكنولوجية الموقعة	عدد الاتفاقيات
	قيمة الاستثمار الصناعي المشترك	مليار جنيه أو دولار
التكنولوجيا	عدد مشروعات نقل التكنولوجيا أو الترخيص التقني	عدد المشروعات
	عدد الشركات الناشئة المستفيدة من التعاون	عدد الشركات
الطاقة/الاستدامة	القدرات الجديدة من الطاقة المتجددة المنسوبة للتعاون	ميجا وات / جيجاوات
	حجم التمويل الأخضر أو المُناخي المستقطب	مليون أو مليار دولار
الحوكمة	نسبة الالتزام بالجدول الزمني للتنفيذ	%
	عدد التقارير الدورية المرفوعة لمجلس الوزراء	عدد التقارير

المصدر: من اعداد الباحث

وتُرفع تقارير المتابعة على ثلاثة مستويات: تقرير ربع سنوي داخلي، وتقرير نصف سنوي تنفيذي للقيادة العليا، وتقرير سنوي شامل يقيس الأثر الفعلي ويعيد ترتيب الأولويات لأعلى سلطة مختصة. كما ينبغي ألا يقتصر التقييم على مخرجات النشاط، بل يمتد إلى قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي.

القسم السابع: المخاطر والتوصيات العاجلة لمصر

ترتبط استفادة مصر من تجمع البريكس بمجموعة من المخاطر المحتملة إذا ظل الأداء على وضعه التقليدي. ويتمثل أهم تلك المخاطر في بقاء العضوية لتكون رمزية محدودة، بما يعني ضياع فرصة تاريخية لتحسين التمويل والتجارة والتكنولوجيا. كما أن استمرار الاختلالات التجارية والمؤسسية قد يرفع كلفة الفرصة البديلة ويقلل من قدرة مصر على التنافس داخل التكتلات الدولية الناشئة الأخرى.

ويعرض الجدول رقم (4) التالي أنواع المخاطر التي تواجه انضمام مصر لهذا التجمع وآثارها المحتملة والآليات المقترحة لمعالجة كل منها:

جدول (4): المخاطر وآليات التعامل معها

نوع الخطر	الأثر المحتمل	آلية المعالجة
مؤسسي	ضعف التنسيق بين الجهات وتشتت المسؤولية	إنشاء لجنة وطنية عليا وآلية متابعة ملزمة
تنفيذي	تأخر إعداد الحافظة التمويلية وتعثر التقديم	تحديد قائمة أولية بالمشروعات ذات الجاهزية العالية
اقتصادي	استمرار العجز التجاري مع دول البريكس	خطط لزيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات
تكنولوجي	استمرار فجوة نقل التكنولوجيا والابتكار	شراكات بحثية وصناعية واضحة ومؤشرات قياس
مالي	عدم الاستفادة الكافية من التمويل التنموي	تسريع إعداد المشروعات ومعايير الجاهزية
معلوماتي	غياب قاعدة بيانات موحدة للمتابعة	منصة بيانات مركزية وإصدار تقارير دورية

المصدر: من اعداد الباحث

القسم الثامن: التحليل القطاعي التفصيلي

- **الأمن الغذائي والزراعة:** يُعد الأمن الغذائي في مصر أحد أكثر المجالات التي يمكن أن تحقق فيها الشراكة داخل البريكس عائدًا سريعًا وملموسًا. فالتعاون في التكنولوجيا الزراعية، وإدارة المياه، والري الحديث، وتحسين البذور، والزراعة الدقيقة، والتصنيع الغذائي، يفتح أمام مصر مجالًا لتقليل فجوة الإنتاج، وزيادة الكفاءة، وتقليص الخسائر، ورفع القدرة التصديرية للسلع الزراعية ذات القيمة المرتفعة نسبيًا. كما أن الاستثمار المشترك في سلاسل الإمداد الزراعي ومخازن التبريد والنقل المتخصص يمثل نقطة تلامس مباشرة بين الأمن الغذائي والسيادة الاقتصادية.

- **الصحة والصناعات الدوائية:** يمثل التعاون الصحي فرصة عملية لتعزيز الجاهزية الوطنية في مواجهة الأوبئة والطوارئ الصحية. وتزداد أهمية هذا المسار مع تصاعد تكلفة الاستيراد الدوائي، والحاجة إلى توسيع التصنيع المحلي، وتبادل الخبرات في الرعاية الصحية الرقمية، وإدارة سلاسل الإمداد الطبية. ويمكن لمصر أن تستفيد من شراكات البريكس في الصناعات الدوائية واللقاحات والتطبيب عن بُعد وأنظمة الإنذار المبكر، بما يعزز الكفاءة ويخفض الاعتماد الخارجي.

- **التجارة واللوجستيات:** إن نجاح مصر في تحويل عضوية البريكس إلى قيمة اقتصادية يتوقف بدرجة كبيرة على قدرتها على النفاذ إلى أسواق التكتل عبر ممرات تجارية ولوجستية أكثر كفاءة. ولذلك، يتعين التركيز على تبسيط الإجراءات، وتطوير الموانئ، وتعزيز دور المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وبناء منظومة نقل وتخزين متكاملة، ودعم الصادرات الصناعية والغذائية والخدمية. فالتجارة هنا ليست مجرد تبادل سلعي، بل أداة لرفع الإنتاجية وزيادة التكامل في سلاسل القيمة.

- **التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي:** التحول الرقمي لم يعد خيارًا ترفيهيًا، بل شرطًا تنافسيًا في الاقتصاد المعاصر. وبالنسبة لمصر، فإن التعاون داخل البريكس يتيح الاستفادة من الخبرات المتقدمة في إدارة البيانات، والتطبيقات الحكومية الذكية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي في الصحة والتعليم والزراعة والنقل. والأولوية يجب أن تكون لتوطين الاستخدامات ذات الأثر المباشر على جودة الخدمات العامة وتحسين الإنتاجية.

- **الطاقة والاستدامة:** يمثل ملف الطاقة والاستدامة محورًا استراتيجيًا مزدوج الأهمية: فهو من جهة يدعم أمن الطاقة، ومن جهة أخرى يفتح باب التمويل الأخضر والتقنيات النظيفة. ويمكن لمصر أن تبني من خلال البريكس شراكات عملية في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والهيدروجين الأخضر، والاقتصاد الدائري وكفاءة الطاقة، مع توجيه هذه الجهود نحو تصنيع محلي متدرج، وتمويل مستدام، وتكامل بين أهداف النمو ومتطلبات حماية البيئة.

يعرض الجدول رقم (5) التالي مسارات التدخل القطاعي ذات الأولوية، من خلال ربط أدوات التنفيذ المقترحة بالأثر المتوقع، بما يدعم رفع الكفاءة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستدامة:

جدول (5): مسارات التدخل القطاعي والأثر المتوقع

المجال	أدوات التنفيذ	الأثر المتوقع
الأمن الغذائي	تقنيات الري والزراعة الدقيقة والتصنيع الغذائي	خفض الفاقد ورفع الإنتاجية وتحسين الصادرات الزراعية
الصحة	الدواء واللقاحات والتطبيب عن بُعد	رفع الجاهزية الصحية وتقليل الاعتماد الخارجي
اللوجستيات	الموانئ والنقل والتخزين وسلاسل الإمداد	خفض تكلفة التجارة وزيادة القدرة التنافسية

الرقمنة	الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والخدمات الذكية	رفع كفاءة الخدمات العامة والإنتاجية
الطاقة	الشمس والرياح والهيدروجين الأخضر وكفاءة الطاقة	تأمين الطاقة وجذب التمويل الأخضر

المصدر: من اعداد الباحث

القسم التاسع: الخاتمة والتوصيات العاجلة

تأسيسًا على ما تقدم يمكن أن تشتمل التوصيات العاجلة في الحالة المصرية على عدة محاورمنها ما يلي:

- إجراء مراجعة مؤسسية شاملة لإدارة ملف البريكس وتحديد نقاط القوة وأوجه القصور والمسؤوليات غير المنجزة.
- إعداد قائمة وطنية محددة بالمشروعات ذات الأولوية الأعلى، والأعلى جاهزية للتمويل خلال فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر.
- تفعيل شراكات صناعية وتكنولوجية محددة مع عدد من دول التجمع في القطاعات ذات المردود السريع والأثر الواضح.
- تأسيس نظام متابعة وتقييم قائم على مؤشرات أداء قابلة للقياس، مع إلزام الجهات المعنية بتقديم التقارير الدورية.
- رفع تقارير ربع ونصف سنوية وسنوية إلى مجلس الوزراء تتضمن حجم التمويل المستقطب، ومعدلات التقدم، والمعوقات، والاجراءات التصحيحية.

وختامًا، يمكن القول بأن عضوية مصر في تجمع البريكس تمثل فرصة استراتيجية حقيقية، لكنها لن تتحول إلى عائد اقتصادي تلقائي، حيث يتولد العائد من جودة التوظيف المؤسسي، وقدرة الدولة على بناء حافظة مشروعات، وإدارة الشراكات، ومتابعة التنفيذ، وقياس النتائج. وبناءً عليه، يقترح أن يتمثل الإجراء المطلوب من متخذ القرار المصري في اعتماد إطار تنفيذي واضح، وإقرار حافظة المشروعات ذات الأولوية، وتفويض مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ومعهد التخطيط القومي، والمركز المصري للدراسات الاستراتيجية، والجهات الفنية بإعداد أدوات المتابعة والتقييم، وإلزام الجهات القطاعية بتقديم تقارير دورية منتظمة، وبما يضمن تحويل الانضمام لتجمع البريكس إلى رافعة تنموية حقيقية.

القسم العاشر: المراجع والملاحق

المراجع باللغة العربية:

- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2023)، رؤية مصر 2030 الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة المحدثة، القاهرة.
- وزارة الخارجية، برنامج عمل تجمع البريكس لعام2026 وأولويات الرئاسة الهندية.
- مركز دعم اتخاذ القرار، الأمانة الفنية لوحدة البريكس الاجتماع الثامن، فبراير 2026.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2024) الخطة متوسطة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة (2015) استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة 2035
- وزارة التجارة والصناعة (2022) استراتيجية التنمية الصناعية

المراجع باللغة الانجليزية:

- BRICS (2020) BRICS Strategy for Economic Partnership 2025.
- BRICS (2024). Kazan Declaration. BRICS Summit.
- BRICS. (2023) Johannesburg II Declaration. BRICS Summit.
- International Monetary Fund (IMF). (2024) World Economic Outlook. Washington, DC: IMF.
- Ministry of External Affairs, India. (2026). BRICS Presidency Priorities 2026.
- New Development Bank (2022). General Strategy for 2022–2026.
- New Development Bank (2023) Annual Report 2023. Shanghai: NDB.
- New Development Bank (2024). Project Portfolio Overview.
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2023). Global Value Chains Development Report. Paris: OECD.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2023). Trade and Development Report. Geneva: UNCTAD.
- United Nations Office for South-South Cooperation (UNOSSC) (2023). South-South Cooperation Report.
- World Bank (2022), Egypt Country Climate and Development Report.
- World Bank. (2024) Global Economic Prospects. Washington, DC: World Bank.

الملاحق:

(مصفوفات المتابعة والمسؤوليات ومخرجات البرامج المقترحة لمصر)

تحليل SWOT المختصر

يوضح هذا التحليل عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بتعظيم استفادة مصر من البريكس

البعد	الملخص
القوة	موقع إقليمي محوري، سوق كبيرة، تنوع اقتصادي، قاعدة بشرية وشبابية واسعة
الضعف	فجوات تمويلية وتكنولوجية، تفاوت في الجاهزية المؤسسية، عجز تجاري في بعض القطاعات
الفرص	تمويل بديل، أسواق جديدة، شراكات صناعية، نقل تكنولوجيا، اقتصاد أخضر
التهديدات	تقلبات الاقتصاد العالمي، المنافسة داخل التكتل، بطء الإصلاح المؤسسي، ضياع الفرص

المصفوفة التنفيذية المختصرة

البرنامج	الجهات الرئيسية	الناتج المتوقع
التمويل والتنمية	وزارة الخارجية والتعاون الدولي / وزارة المالية / وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	حافظة مشروعات وطنية جاهزة للتمويل
التصنيع المشترك	وزارة الصناعة / وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية / القطاع الخاص	شراكات صناعية وتكنولوجية ومناطق إنتاجية مشتركة
التجارة وسلاسل القيمة	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية / الجمارك / النقل	زيادة الصادرات وتحسين اللوجستيات
الاقتصاد الرقمي	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات / الجامعات / مراكز البحوث/ الشركات الناشئة	تطبيقات ذكاء اصطناعي وبنية رقمية وحاضنات
الطاقة والاستدامة	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة/ وزارة البترول والثروة المعدنية / وزارة التنمية المحلية والبيئة	طاقة متجددة وهيدروجين أخضر وتمويل مُناخي

مصفوفة تحديد المسئوليات

المهمة	الجهة المسئولة	التوقيت/ الدورية	المخرجات
إعداد الحافظة التمويلية	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية/ وزارة الخارجية والتعاون الدولي	ثلاثة شهور	قائمة نهائية بالمشروعات
الاعتماد السياسي والتنسيق	مجلس الوزراء	مستمر	قرارات وتكليفات رسمية
التحليل والتقييم	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- معهد التخطيط القومي- المركز المصري للدراسات الاستراتيجية	مستمر	تقارير سياسات وسيناريوهات
التفاوض والاتصال الخارجي	وزارة الخارجية والتعاون الدولي	مستمر	فتح قنوات وشراكات
الإعداد الفني للمشروعات	الوزارات القطاعية	ثلاثة شهور	دراسات جدوى محدثة
الحشد الاستثماري	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية/الهيئة العامة للاستثمار /القطاع الخاص	مستمر	شراكات وتمويلات
المتابعة والمؤشرات	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	نصف سنوي	تقرير أداء دوري

مؤشرات القياس /آلية المتابعة التنفيذية المقترحة

البرنامج	المؤشرات الأساسية	دورية القياس
التمويل	حجم التمويل، عدد المشروعات	شهري / فصلي
التجارة	الصادرات، العجز التجاري، الزمن اللوجستي	فصلي
التصنيع	عدد الشراكات، نسب المكون المحلي، فرص العمل	فصلي / سنوي
الرقمنة	عدد التطبيقات، الشركات الناشئة، الأمن السيبراني	فصلي
الطاقة	التمويل الأخضر، الانبعاثات المخفضة	سنوي

المخرجات التفصيلية المتوقعة للبرامج

البرنامج	المخرجات التفصيلية
التمويل والتنمية	حافظة مشروعات موحدة، ملفات تمويل جاهزة، مسار تفاوض واضح مع بنك التنمية الجديد
	نموذج موحد لدراسات الجدوى، قائمة بالمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأعلى
التصنيع المشترك	مشروعات استثمارية مشتركة، مذكرات تفاهم، خارطة بالشركاء الصناعيين المحتملين
	خطة لتوطين مكونات مختارة، وتحديد نسب المكون المحلي، وجدول لنقل المعرفة
التجارة وسلاسل القيمة	تسهيلات تجارية، مسار سريع للصادرات، وحدات دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة
	تحسين خطوط الشحن والتخزين، وتقليل كلفة النقل والزمن اللوجستي
الاقتصاد الرقمي	منصات تعاون بحثي، حاضنات ابتكار، مشاريع تطبيقية في الذكاء الاصطناعي
	بروتوكولات تعاون للأمن السيبراني، وتبادل بيانات وممارسات فُضلى
الطاقة والاستدامة	مشروعات طاقة شمسية ورياح وهيدروجين أخضر وجداول تمويل أخضر
	خطط للكفاءة الطاقية والاقتصاد الدائري وإدارة المخلفات
الحوكمة	لجنة عليا، جدول اجتماعات، تقارير متابعة، لوحة مؤشرات مركزية
	آلية تصعيد للعقبات وتأمين قرار سريع بشأن الاختناقات التنفيذية
الأمن الغذائي	مشروعات سلاسل تبريد وتخزين، وتوسيع التصنيع الغذائي المحلي
الصحة	تعاون في الصناعات الدوائية واللقاحات والطب الرقمي
الابتكار	مشروعات بحثية مشتركة مع الجامعات والمراكز البحثية في دول البريكس

لمحة عن معهد التخطيط القومي: هو مركز فكر وطني يقدم بدائل الدعم التخطيطي والتنموي لمتخذي القرار وصُناع السياسات على كافة المستويات من خلال خدمات بحثية وتدريبية واستشارية وتعليمية ومجتمعية تنافسية، باستخدام أفضل الأساليب والممارسات العلمية والشراكات الفعالة محلياً وخارجياً، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

معهد التخطيط القومي

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر-القاهرة